الموجـز والخاتمـــة

تقوم التجارة الخارجية بدور رئيسى فى البنيان الاقتصادى بالدول المتقدمة والنامية على السواء ، وذلك لما لها من تأثير على الانتاج والدخل القومى والاستهلاكى والتكويـن الرأسمالى ، واذا كان لعلمية التنمية جوانبها المتشعبة ، فان سياسة انعاش الصـادرات تعتبر واحدة من أهم تلك الجوانب ، حيث تعتبر الصادرات أحد الموارد الرئيسية لتمويل خطط التنمية بالنقد الاجنبى اللازم لتنفيذها ، وزيادة الدخل القومى ، وتوسعة رقعـــة الســوق أمام المنتجات الوطنيـة .

يمثل القطاع الزراعى بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة فى مصر مكانـا بارزا فى البنيـان الاقتصادى القومى والتجارة الخارجية ، وعلى الرغم من أن السنوات الاخيرة ، قـد شهدت كثيرا من التغيرات فى السياسة الاقتصادية المصرية مما كان لها أثرها على اتجاهات التجارة الخارجية بوجه عام والتجارة الخارجية للسلع الزراعية بوجه خاص من حيث الهيكـل والتوزيع الجغرافى ، كما كان لها أثرها على التغيرات فى هيكل الميزان التجارى والمـيزان التجارى الزراعى المصرى ، الا ان البنيان الاقتصادى القومى المصرى ، مازال يعانـى من اختلالات هيكلية يقيس جانبا منها ظاهرة عدم التوازن فى التجارة الخارجية للسلع الزراعيـة المصرية ، وتتمثل تلك الظاهرة فى عدة صور منها ، انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الزراعـة فى الدخل القومى ، وانخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية فى التجارة الخارجيـة ومن ثم انخفاض عائد المنتج من الصادرات الزراعية — وكنتيجة للسياسة الزراعية الجزئيـة والـتى تعمل بمعزل عن السياسة الاقتصادية الكليـة والتى تتبع فى مواسم دون الاخرى ســـواء بالنسبة للسياسة السعرية أو السياسة السماديـة والسياسة التوريديـة ، مما دفع المزارعين الى الاحجام والعزوف عن زراعة المحاصيل التقليدية الرئيسية والتى للدولة فيها ميزة نسبيـة لانتاجها وتصديرها . وقد حرصت الدراسة على اختيار المحاصيل ذات النظام التسويقـى الحر والتى يمكن من خلال الدراسة التعرف على ما اذا كان هناك سياسة واضحة واستراتيجية عامة للدولة تجاه تشجيع الصادرات الزراعية عامة ، وذلك لعدم وضوح تلك السياسة ووجـود ذلك الاستراتيجية العامة للدولة لتحقيق هذا الهدف المنشـود .

لقد تم اختيار محصولى البطاطس الصيفية والفول السودانى ، بعد ان تبين أن محصول البطاطس يحتل المرتبة التصديرية الثانية بين المحاصيل التصديرية فى السنوات الاخيرة ، بعد محصول القطن ، وبذا اعتلا مرتبة الارز ، اذ بلغت حصيلة الصادرات المصرية للبطاطس حوالى ١ ر٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ ، كذلك يمثل محصول الفول السودانى المرتبة الخامسة بين المحاصيل التصديرية ، حيث بلغت حصيلة الصادرات من الفول السودانى حوالى ٥ ر١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٨ .

تهدف الدراسة الى دراسة الاثار الاقتصادية لصادرات الحاصلات الزراعية موضع الدراسة على المزارعين فى مصر والعمل على اعادة توزيع الدخول لصالح المزارعين لتكون حافزا لزيادة الانتاج والارتفاع بمستوى المعيشة للمنتجين الزراعيين ، وقد صاحب هذا الهدف الرئيسى أهداف جانبية مثل دراسة الامكانيات الانتاجية للحاصلات الزراعية التصديرية فى التركيب المحصولى ، ودراسة العوامل المحددة لحجم الصادرات من الحاصلات الزراعية المصرية موضع الدراسة لرسم السياسة التصديرية المعقولة والمناسبة لتشجيع تلك الحاصلات الزراعية ، وكذلك وضع استراتيجية عامة لما يمكن أن تكون عليه مستقبل التجارة الخارجية للصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية موضع الدراسة ، وذلك بغرض تعظيم حصيلة الدولة من الصادرات الزراعية المصرية .

وتشتمل الدراسة بالاضافة الى الموجز والخاتمة على ستة أبواب يتضمن الباب الاول المقدمة ومشكلة الدراسة وخطة ومصادر وأهداف الدراسة بالاضافة الى الاستعراض المرجعى بينما يتضمن الباب الثانى دراسة أهمية الصادرات فى البنيان الاقتصادى المصرى ، فى حين يشمل الباب الثالث دراسة الامكانيات الانتاجية للحاصلات الزراعية التصديرية ، بينما يتضمن الباب الرابع العينة وأسلوب تصميم واختيار العينة ، كما يتضمن الباب الخامس الاثار الاقتصادية لصادرات الحاصلات الزراعية موضع الدراسة على المزارعين ، بالاضافة الى الباب السادس والذى يتضمن مشاكل انتاج وتصدير محصول الفول السودانى والبطاطس

أهمية الصادرات فى البنيان الاقتصادى المصرى :

نظرا لان صادرات الدول النامية من المواد الخام زراعية كانت أم صناعية تتصف بضعف مرونة الطلب العالمى عليها ، واتجاه معدل التبادل الدولى فى غير صالحها ، فان حصيلتها من الصادرات تتعرض للتقلبات وعدم الاستقرار اما بسبب تدهور الاسعار أو بسبب تذبذب العرض الناجم عن تقلبات الظروف المناخية والطبيعية ، كما تتجه صادراتها نحو الانخفاض بسبب الزيادة فى الاستهلاك الناجمة عن زيادة فى السكان أو ارتفاع مستوى المعيشة وخاصة بالنسبة للسلع الزراعية .

أوضحت الدراسة أن تطور الصادرات السلعية المصرية ارتفعت من ٥ ر٢٥٨ مليون جنيه فى عام ٦٥/١٩٦٦ الى نحو ٠ ر٤٠٥٧ مليون جنيه بالاسعار الجارية فى عام ٨٦/١٩٨٧ ، الا ان هذه الحصيلة كانت تتصف بعدم الاستقرار من عام لاخر ومن فترة لاخرى ، وأوضحت معادلات الاتجاه الزمنى العام لاجمالى قيمة الصادرات السلعية فى الفترة ٦٥/١٩٦٦ ـ ٨٦/١٩٨٧ ، أنها تتجه الى التزايد المعنوى احصائيا سنويا بحوالى ٥ ر٢٣٤ مليون جنيه أى بمعدل يبلغ حوالى ٤ ر١٤٪ من متوسط الفترة والذى قدر بنحو ٩ ر١٦٢٣ مليون جنيه .

تبين من دراسة هيكل الصادرات المصرية ، وجود تغيرات هيكلية فى المنوال التصديرى المصرى ، فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية من ٦ ر١٩٣ مليون جنيه فى متوسط الفترة ٦٥/١٩٦٦ ـ ٧١/١٩٧٢ الى نحو ٧ ر٤٤٥ مليون جنيه فى متوسط الفترة ٨٠/٨١ ـ ٨٦/١٩٨٧ بالاسعار الجارية ، الا ان أهميتها النسبية انخفضت تدريجيا من حوالى ٩ ر٦٢٪ الى نحو ٦ ر١١٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية خلال نفس الفترة . بينما ارتفعت الاهمية النسبية للصادرات الصناعية ارتفاعا تدريجيا من ٣ ر١٠٤ مليون جنيه تمثل نحو ٩ ر٣٣٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية الى نحو ٣ ر١٥٩٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٥ ر٤١٪ على التوالى خلال نفس الفترة ، كذلك ارتفعت الاهمية النسبية للصادرات المنجمية والبترول خلال نفس الفترة ارتفاعا كبيرا من ٩ ر٩ مليون جنيه تمثل نحو ٢ ر٣٪ من اجمالى قيمة الصادرات السلعية الى نحو

٧ ر١٨٠٥ مليون جنيه تمثل نحو ٩ ر٤٦٪ على الترتيب خلال نفس الفترة ، كما أوضحت الدراسة ان الصادرات الزراعية المصرية قد زادت من ٦ ر١٩٣ مليون جنيه فى متوسط الفترة ٦٥/٦٦ — ١٩٧٢/٧١ الى نحو ٧ ر٤٤٥ مليون جنيه فى متوسط الفترة ٨٠/٨١ — ١٩٨٧/٨٦ ، وأن تذبذبت من عام لاخر بين حد أدنى قدره حوالى ١ ر١٦٢ مليون جنيه فى عام ٦٧/١٩٦٨ ، وأوضح الاتجاه الزمنى العام للصادرات الزراعية انها تتجه الى التزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا يبلغ ٤ ر١٦ مليون جنيه أى بمعدل سنوى يبلغ نحو ٣ ر٥٪ من متوسط الفترة والذى قدر بنحو ٦ ر٣٩ مليون جنيه ، ونظرا لان الصادرات الزراعية تشكل جزء كبير من هيكل الصادرات المصرية فان التغيرات فى مستوياتها التصديرية يؤثر تأثيرا كبيرا على اجمالى قيمة الصادرات المصرية ، وبقياس معامل الارتباط البسيط بين اجمالى قيمة الصادرات وقيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٦٥/٦٦ — ١٩٨٧/٨٦ ، وجد انه يبلغ ٩٢ ر٠ وهو ارتباط موجب وقوى بين المتغيرين ، أما معامل الارتباط الجزئى بين المتغيرين مع تثبيت عامل الزمن فقد قدر بنحو ٨٨ ر٠ وهو ارتباط موجب قوى يشير الى مدى تأثير التغير فى صادرات الحاصلات الزراعية على اجمالى قيمة الصادرات المصرية .

وبربط الصادرات الزراعية بقيمة الانتاج الزراعى يلاحظ ان نسبة الصادرات الزراعية الى قيمة الانتاج الزراعى تتسم بعدم الاستقرار من ناحية والاتجاه نحو الانخفاض من ناحية أخرى ، حيث تقلصت من ٦ ر٢٠ ٪ فى عام ٦٥/١٩٦٦ الى ٣ ر٥٪ فى متوسط الفترة ٨٠/٨١ — ١٩٨٧/٨٦ ، وقد يعزى هذا الانخفاض الى زيادة الاستهلاك المحلى من هذه المحاصيل ونمو الانتاج بمعدلات تقل عن معدلات النمو فى السكان ، ففى متوسط الفترة ٨٠/٨١ — ١٩٨٧/٨٦ نمى الانتاج الزراعى بمعدل ٣٧ ر٢٪ فى حين نمى عدد السكان بمعدل ٨ ر٢٪ .

ويتبين من الدراسة أن هيكل الواردات الزراعية المصرية قد اتجه الى التزايد بصورة غير منتظمة بسبب التغير فى الاسعار العالمية ، الا أنها بصفة عامة قد ارتفعت وزادت أهميتها النسبية من ١ ر٨٩ مليون جنيه تمثل حوالى ٣ ر٢٤٪ من اجمالى قيمة الواردات السلعية المصرية فى متوسط الفترة ٦٥/٦٦ — ١٩٧٢/٧١ الى ١١١٨ مليون

الامكانيات الانتاجية لمحصولى الفول السودانى والبطاطس :

يقتضى التعرف على الامكانيات التصديرية الحقيقية لاهم المحاصلات الزراعية المصرية، الالمام بالعوامل وكذا المتغيرات المؤثرة فى الامكانيات الانتاجية لهذه الحاصلات، حيث لا يمكن لاى محصول، ان ينساب من السوق المحلى الى السوق الدولى ما لم تكن له ميزة نسبية تكفل له غزو الاسواق الدولية، كما لا يمكن التوصل الى الحجم المرغوب من انتاجه ما لم يتوافر للمخطط الاقتصادى بعض المعلومات الهامة عن كمية الانتاج واتجاهها، وكذا أهم المتغيرات والعوامل الاقتصادية المؤثرة فيه وكذا المشاكل والمعوقات التى تكتنف مجال انتاجه، فالمخطط لا يستطيع أن يغير من هيكل العرض الى المستوى المرغوب ما لم يكن لديه معلومات كافيه عن الظاهرة موضع الدراسة.

ويتحدد صافى ايراد الفدان أو الربحية الفدانية من أى محصول وفقا للسعر العالمى أو السعر المزرعى وبمتوسط الانتاجية الفدانية، وبالحصول عليها يمكن تقدير قيمة الانتاج الرئيسى للفدان بالاسعار العالمية والمزرعية ثم يضاف الى كل منهما قيمة الناتج الثانوى المقوم بالاسعار المزرعية ثم يطرح من اجمالى الناتج لكل منهما متوسط التكلفة الانتاجية شاملة الايجار، كما تم استخدام بعض المعايير الاخرى المشتقة من المعيار السابق، كربحية الجنيه من النفقات الكلية مشتملة على الايجار، وصافى الدخل النقدى الفدانى نظير استخدام الالف متر مكعب من مياه الرى لتوضيح الاختلافات بين الحاصلات وفقا لهذه المعايير.

أوضحت الدراسة أن حوالى ٩١٪ من انتاج الفول السودانى يتركز فى ستة محافظات هى الاسماعيلية، الشرقية، الجيزة، المنيا، سوهاج والبحيرة على الترتيب، وبنسبة بلغت نحو ٣٥٪، ٢١٪، ١٦٪، ١٠٪، ٧٪، ٤٪ على الترتيب لكل محافظة فى الفترة ٨١ — ١٩٨٧. وتبين من الدراسة ان من أهم العوامل المحددة لكمية الانتاج من الفول السودانى هما المساحة والانتاجية الفدانية وقد قدر معامل الارتباط الجزئى ما بين الانتاج من الفول السودانى والرقعة المزروعة مع تثبيت متوسط الانتاجية الفدانية وجد انه بلغ ٩٢ ر٠، بينما قدر معامل الارتباط الجزئى بين الانتاج

من الفول السودانى ومتوسط الانتاجية مع تثبيت الرقعة المزروعة بنحو ٤٦ ر٠ وتبين من الدراسة ان التوزيع الجغرافى للبطاطس فى ج ٠ م ٠ ع يتركز فى ستة محافظات، منهـــا حوالى ٨٨٪ من انتاج البطاطس الصيفية يتركز فى محافظات البحيرة، المنوفيـــــة، الغربية، الجيزة، القليوبية والدقهلية، بينما حوالى ٨٩٪ من انتاج البطاطـــس النيلية يتركز فى محافظات البحيرة، المنوفية، الجيزة، المنيا، الغربية والقليوبيـــة، وبينت الدراسة اتجاه الانتاج من البطاطس للتزايد بمقدار سنوى معنوى احصائيا يبلـغ نحو ٥٧ ألف طن سنويا أى بمعدل ٦ ر٦٪ من متوسط الزيادة والذى قدر بنحـــو ١ ر٨٧٤ ألف طن ٠ وأوضحت الدراسة ان الرقعة المزروعة بالمحاصيل موضـع الدراســة تحدد بدرجة كبيرة كمية الانتاج من أى محصول وان كان ذلك لا يقلل من أهمية متوسط الانتاجية فى التأثير على حجم الانتاج ٠

أوضحت الدراسة ان الرقعة المزروعة بالفول السوادنى تستجيب للتغير فى كـــل من الاسعار المزرعية المطلقة والاسعار المزرعية المعدلة تفسر التقلبات فى الرقعـــــة المزروعة بدرجة أكبر، فى حين بينت الدراسة ان الرقعة المزروعة بالفول السودانـــــى ولو انها تستجيب للتغير فى كل من الاسعار التصديرية فى نفس العام، وفى العـــــام السابق، الا انها تستجيب بدرجة أكبر للتغير فى الاسعار التصديرية فى نفس العـــام، نظرا لان الموسم التصديرى للفول السودانى يبدأ من نوفمبر وينتهى فى يونيو تقريبـــا، بينما يظهر انتاج الفول السودانى للموسم الجديد خلال شهر اكتوبر ٠

وأوضحت الدراسة ان الرقعة المزروعة بالبطاطس الصيفية تستجيب للتغـــير فـــى كل من الاسعار المزرعية المطلقة والاسعار المزرعية المعدلة، الا ان الاسعار المزرعيـة المطلقة تفسر التقلبات فى الرقعة المزروعة بدرجة أكبر، فى حين أن الرقعة المزروعـــة تستجيب للتغير فى كل من الاسعار التصديرية المطلقة والمعدلة بالارقام القياسيـــــة لاسعار الجملة الا أن الاسعار التصديرية المطلقة تفسر التقلبات فى الرقعة المزروعـــة بدرجة أكبر، كما أوضحت الدراسة أن الرقعة المزروعة بالبطاطس النيلية تستجيب للتغير فى كل من الاسعار المزرعية المطلقة والاسعار المزرعية المعدلة، الا ان الاسعار المزرعية المطلقة تفسر التقلبات فى الرقعة المزروعة بدرجة أكبر، فى حين أن الرقعة المزروعـــة

بالبطاطس النيلية ولو انها تستجيب للتغير فى كل الاسعار التصديرية وفى نفس العام السابق، الا انها تستجيب بدرجة أكبر للتغير فى الاسعار التصديرية فى نفس العام، نظرا لان الموسم التصدير للبطاطس يبدأ من يناير حتى يونيو تقريبا بينما يظهر انتاج العروة النيلية فى أواخر ديسمبر، ويتضح مما سبق أن الرقعة المزروعة بالبطاطس النيلية أكثر استجابة للتغير فى الاسعار التصديرية المطلقة لنفس العام عن التغير فى الاسعار التصديرية المعدلة والتغير فى الاسعار المزرعية للعام السابق، وقد يكون ذلك راجعا لان الموسم التصديرى يبدأ من يناير حتى يونيو من كل عام بينما تزرع البطاطس النيلية خلال شهر سبتمبر مما يجعل المنتجين يأخذون سعر التصدير لنفس العام دليلا لهم عند اتخاذ قراراتهم الانتاجية ويؤكد ذلك وجود ارتباط قوى بين الاسعار المزرعية والتصديرية المطلقة والذى قدر بنحو ٨٥ ر٠ ، بينما قدر معامل الارتباط بين الاسعار المزرعية والتصديرية المعدلة بنحو ٤٤ ر٠ .

الاثار الاقتصادية لصادرات محصولى الفول السودانى والبطاطس :

تلعب التجارة الخارجية المصرية دورا هاما فى النشاط الاقتصادى اذ تعتبر أداة هامة وفعالة فى خدمة الاقتصاد القومى، وبذلك تهتم مصر بتطور تجارتها الخارجية لتصبح جهازا فعالا فى خدمة التنمية الاقتصادية، وتسعى مصر الى تنمية الموارد الخارجية عن طريق تصدير سلعها بأحسن الاسعار، وتوسيع رقعة التعامل الخارجى لضمان الاسواق للصادرات المصرية .

وقد استخلصت الدراسة العديد من معايير الاربحية الاقتصادية الهامة التى اعتمد عليها فى قياس الاثار الاقتصادية لصادرات المحاصيل موضع الدراسة على المزارعين والزراعة وقد استخدمت تلك المعايير فى التميز بين كل من المنتجين المصدرين للمحاصيل موضع الدراسة والمنتجين غير المصدرين، وقد تم تقدير هذه المعايير وفقا لثلاث أساليب. الاول : باستخدام القيمة الايجارية المقدرة حسب الضريبة مرة، والقيمة الايجارية المقدرة وفق الاسعار الحرة مرة أخرى — والثانى: تم تقديرها باستخدام سعر الظل لمياه الرى

فى الزراعة المصرية بالاسعار المحلية مرة وبالاسعار العالمية مرة أخرى - والثالث: تم تقديرها باستخدام الاسمدة الكيماوية المقدرة بالاسعار المدعمة مرة والاسمدة الكيماوية المقدرة بدون دعم مرة أخرى.

أوضحت الدراسة ان معايير الاربحية الاقتصادية لمحصول الفول السودانى بمركز أبو حماد وفقا للاسلوب الاول وهى متوسط سعر الاردب قد بلغ ٤٧ ر٨١، ٢٥ ر٧٢ جنيه للمنتجين المصدرين وغير المصدرين، وبلغ متوسط صافى العائد المزرعى الفدانى نحو ٧٩ ر٨٩٤، ٢٩ ر٤٥٥ جنيه، كما بلغ متوسط صافى العائد على الجنيه المستثمر نحو ٦١ ر١، ٨٣ ر٠ جنيه، فى حين قدرت القيمة المضافة بنحو ٩٥ ر١٢٢٢، ٩١ ر٧٨٦ جنيه كذلك بلغ متوسط حجم الحيازة الزراعية نحو ٠٥ ر١٣، ٣٣ ر٣ فدان، كما قدرت متوسط انتاجية الفدان بنحو ٤٢ ر١٧ أردب، ٥ ر١٢ أردب للفدان، وأيضا قدر متوسط الايراد الفدانى بنحو ١١ ر١٤٥٠، ٥٤ ر١٠٠٥ جنيه فى حالة المنتجين المصدرين وغير المصدرين على الترتيب.

وبالنسبة للفول السودانى بمركز الحسينية بلغ متوسط سعر الاردب نحو ٩٢ ر٧٥، ٥٣ ر٧٠ جنيه، بينما قدر متوسط صافى العائد المزرعى الفدانى بنحو ٢٧ ر٤٧٦، ١ ر٢٤٠ جنيه فى حين بلغ متوسط صافى العائد على الجنيه المستثمر بنحو ٦٩ ر٠، ٤ ر٠ جنيه، وقدرت القيمة المضافة الفدانية بنحو ٩٣ ر٨٦٨، ٦٣ ر٥٩٧ جنيه، كما قدرت الانتاجية الفدانية بنحو ٠٨ ر١٤، ١٦ ر١٠ أردب، فى حين بلغ متوسط الايراد الفدانى بنحو ٣٥ ر١١٦٣، ٤٧ ر٨٣٥ جنيه فى حالة المنتجين المصدرين والمنتجين غير المصدرين على الترتيب.

وأما بالنسبة للبطاطس الصيفية بمركز بنها فقد قدر متوسط سعر الطن بنحو ٥٢ ر٢٥٩، ٩٧ ر٢٥٧ جنيه، بينما قدر متوسط صافى العائد المزرعى بنحو ٥٢ ر١١٠٥، ٨٠ ر٧٩٥ جنيه، فى حين بلغ متوسط صافى العائد على الجنيه المستثمر بنحو ٦٢ ر٠، ٩٣ ر٠ جنيه، كما قدرت القيمة المضافة بنحو ٤٣ ر١٦٠٦، ١٩ ر١٢٣٢ جنيه فى حالة المنتجين المصدرين وغير المصدرين على التوالى.

وقد تبين من الدراسة تطور سعر الطن المصدر من الفول السودانى بقشرة من ١٣ ر١ جنيه للطن فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ١١٨ جنيه فى عام ١٩٨٨ ، وأن نصيب المزارع من سعر التصدير قدر بنحو ٣ ر٨٤٪ عام ١٩٧٠ ، ارتفع الى حوالى ٧٥ ر٨٤٪ عام ١٩٨٨ ، أما نصيب شركات التصدير للطن المصدر من الفول السودانى فقد بلغ حوالى ٧ ر١٥٪ فى عام ١٩٧٠ ، فى حين بلغ نحو ٢٥ ر١٥٪ فى عام ١٩٨٨ . كما قدرت الهوامش التسويقية بنحو ٥٩ ر١ جنيه للطن فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٩٩ ر١٧ جنيه للطن فى عام ١٩٨٨ . كما أوضحت الدراسة تطور سعر الطن المصدر من البطاطس من ٢٣ ر٤١ جنيه للطن فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٣٥٧ جنيه فى عام ١٩٨٨ ، وأن نصيب المزارع من سعر التصدير قدر بنحو ٦٢ ر٦٣٪ فى عام ١٩٧٠ ، ارتفع الى حوالى ٣٣ ر٧٣٪ فى عام ١٩٨٨ ، أما نصيب شركات التصدير من سعر التصدير للبطاطس فقد بلغ حوالى ٣٨ ر٣٦٪ فى عام ١٩٧٠ ، بينما قدر بنحو ٩٧ ر٢٦٪ فى عام ١٩٨٨ ، فى حين قدرت الهوامش التسويقية بنحو ٩٤ ر١٩ جنيه للطن فى عام ١٩٧٠ ، وحوالى ٢ ر٩٥ جنيه للطن فى عام ١٩٨٨ .

أوضحت الدراسة أن أهم مشاكل انتاج وتصدير الحاصلات التصديرية قد تمثلت فى المعوقات الانتاجية وهى انخفاض معدل الاستثمارات الموجهة الى القطاع الزراعى ، انخفاض جودة الانتاج ، ارتفاع تكلفة الانتاج ، السياسة السعرية ، بينما تمثلت المشاكل التسويقية والتصديرية فى انخفاض كفاءة بعض الخدمات التسويقية والتصديرية ، القصور فى الاعلان الخارجى ، قصور البيانات والمعلومات التسويقية والتصديرية ، عدم التنسيق بين الاجهزة الانتاجية والتسويقية والتصديرية ، عدم تكامل النشاط التصديرى والتصنيعى ، استراتيجية التسويق . وقد أوضحت الدراسة مقومات نجاح السياسة التصديرية للمحاصيل موضع الدراسة ، فبالنسبة لمحصول الفول السودانى تمثلت فى اعادة تجديد خصوبة التربة ، توفير مياه الرى ، توفير المبيدات وخفض أسعارها ، توفير التقاوى المنتقاة ذات السلالات الجيدة السريعة النضج ، تخصيص مساحات خاصة للانتاج لغرض التصدير خاصة فى الاراضى الجديدة ، اعادة النظر فى السياسة السعرية للمحصول ، توفير نظام التسويق الاختيارى للمحصول ، توفير الدعاية والاعلام للفول السودانى فى الاسواق الخارجية . بينما فى حالة البطاطس المصرية فتضمنت التوسع فى مساحات البطاطس التصديرية من أصناف جديدة وسريعة النضج وذات مواصفات تصديرية ، العمل على خفض نسبة الفاقد فى البطاطس المصرية خلال مراحل التسويق المختلفة ، خفض التكاليف من خلال التوسع فى انتاج التقاوى المحسنة ، اعادة النظر فى تعدد جهات الاشراف والرقابة على